

**نحو تفعيل دور البلديات لتحقيق التنمية المحلية
في ظل تراجع الجباية البترولية .
بقلم /: الدكتور جدار رياض
أستاذ محاضر (ب)
جامعة الجزائر 3**

الملخص:

يتوقف نجاح الهيئات المحلية في تحقيق أكبر معدلات للتنمية المحلية الممكنة , إلى حد كبير على حجم مواردها المالية، غير أن هذه الهيئات غالبا ما تعاني ضعفا أو عجزا في توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل برامج التنمية المحلية، مما يصعب عليها تنفيذ كافة أو بعض برامجها الضرورية لسكان الوحدات المحلية، وقد تنتج مثل هذه المشاكل أساسا لعدة أسباب منها تقيد الجماعات المحلية بالسلطة المركزية في ما يتعلق بالحصول على الموارد المالية، أو بالرقابة على ميزانيتها وعلى أوجه الصرف الخاصة بإيراداتها المختلفة، بالإضافة إلى عدم كفاءتها في إدارة مواردها، هذا إلى جانب الانتشار الكبير للتهرب الضريبي ومظاهر الفساد المالي ، كل هذه العوامل تقف كحائط صد في وجه كل برامج التنمية التي تعمل الحكومة على وضعها.

حيث عملت الدولة – إيمانا منها بمكانة وأهمية البلديات في تحقيق التنمية المحلية- بتدعيمها بمختلف الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية. لكن ورغم كل المجهودات المبذولة من طرفها في هذا المجال إلا أن واقع التنمية المحلية لا يعكس تماما حجم هذا العطاء , وذلك نظرا للكثير من المعوقات والمشاكل التي تتخبط فيها أغلب البلديات، مما قلص من فعالية دورها في إحداث التنمية التي يتطلع إليها المواطن. بناء على هذا الواقع وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فإنه آن الأوان لتفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات فعال .

الكلمات المفتاحية: تنمية محلية، جباية محلية، مجتمع مدني، موارد بشرية، مالية جماعات محلية.

Summary:

The success of local bodies in achieving greater rates possible for local development, to a large extent on the size of their financial resources, but these bodies often suffer deficits in the provision of financial resources necessary to fund local development programs, making it difficult for them to implement all or some of the programs necessary for the population local units may produce such problems mainly for several reasons, including compliance with local groups central authority in regard to access to financial resources, or control over the budget and on the various aspects of exchange for revenues, in addition to the lack of efficiency in the management of resources.

However, despite all the efforts made by this field, the reality of local development does not fully reflect the size of this tender, due to the many obstacles and problems in which most of the municipalities flounder, which reduced the effectiveness of their role in the development that the citizen aspires to.

Based on this reality and in light of the economic conditions experienced by the country, it is time to activate the role of municipalities in achieving local development through a number of effective measures.

Key words: local development, Local taxes, civil society, human resources, local investment.

المقدمة:

لقد كان لاتساع وظائف الدولة والأخذ بمبادئ اللامركزية والحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية والرغبة في تحسين أداء الإدارة العامة والاقتراب أكثر فأكثر من المواطنين، أثارا كبيرة على أغلب دول العالم، مما أدى إلى انتشار وظهور نظم الهيئات المحلية أو الجماعات المحلية، التي تهدف إلى إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية عن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة قصد الخروج نهائيا من الأزمات متعددة الجوانب التي تعرفها، هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من القاعدة، ومن أجل ذلك اختارت في إستراتيجيتها التنموية الأخذ بنظام الجماعات المحلية وعملت على توسيعه، من خلال تخلي السلطة المركزية عن العديد من الاختصاصات الجماعات المحلية ولاسيما البلديات، وإذا أبقت الدولة لنفسها زمام السيادة فإن البلديات وجدت نفسها ملزمة بتوفير وتأمين حاجات لا متناهية تفوق قدراتها وإمكاناتها سواء المادية أو البشرية، وهو ما كان له بالغ الأثر على دورها في تحقيق التنمية المحلية، حيث أثبت الواقع الفشل الذريع للبلديات في إدارة التنمية المحلية.

وعليه وجب التفكير بجدية والعمل بصدق من أجل تفعيل دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية كونها الهيئة القاعدية الأقرب للسكان المحليين ولأدري بحاجاتهم ومتطلباتهم الحقيقية.

ومن أجل توضيح ذلك نطرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث : " ما هي مصادر تمويل التنمية المحلية؟ وما هي أهم تحديات توفيرها في ظل تناقصها وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي والفساد الإداري والمالي؟

أهمية البحث : تظهر أهمية البحث من حيث أهمية العنوان مستقبل تمويل التنمية المحلية في ظل سياسة التقشف ونقص الموارد المالية وانتشار التهرب الضريبي والفساد المالي كونه موضوع مهم جدا للباحثين، وفضلا عن أهمية البحث ميدانيا إذا يتم التعرف على مدى قدرة المنظمات والمسؤولين عنها في امتلاكهم طرق ترشيد النفقات وكشف المتهربين ضريبيا وكيفية الاستفادة من الهفوات مستقبلا بوضع ترسانة قوانين ترتبط باقتصاد والمستجدات .

الهدف من الدراسة : وتهدف الدراسة إلى التعريف بالتنمية المحلية ، خصائصها ، عناصرها ، أهدافها و أجهزتها المحلية و كذلك مراحلها ، إلى جانب تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجهها الجماعات المحلية في توفير هذه المصادر، وذلك من خلال عرض أهم الأسباب التي تحول دون توفير القدر الكافي من الموارد المالية، بالإضافة إلى التعريف بكل من ظاهرتي التهرب الضريبي والفساد المالي وأسبابهما وتأثيرهما على

تمويل التنمية المحلية، وتقديم بعض المقترحات والآليات التي من شأنها العمل على تجاوز هذه العقبات.

منهجية البحث : تطلب التمهيد للإطار النظري منهج وصفي تحليلي وهذا لعرض حالة التنمية المحلية في الجزائر التي تتطلب تحليل لخروج بنتائج وهذا في قالب يسعى للإجابة على أهم متطلبات الإشكالية.

وللإجابة على هذه الإشكالية سننطلق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية.

المحور الثاني : العقبات التي تواجه البلديات في تحقيق التنمية المحلية:

المحور الثالث: آليات تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية.

1- تعريف التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة، ذلك أنها تهدف الى تنمية المجتمع المحلي. ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم. وعليه يمكن تقديم بعض التعريفات للتنمية المحلية فيما يلي:

- "التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة."⁽¹⁾

- كما تعرف التنمية المحلية بأنها: " السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخل."⁽²⁾

- كما يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها: " تلك العمليات التي توحد جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها التامة في التقدم القومي."⁽³⁾

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية، القصد منها إجراء إحداث تحسينات على كافة الأصعدة الاقتصادية

والاجتماعية والخدماتية للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها. كما تبرز الهدف الرئيس

من التنمية المحلية. كونها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية للتكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية، سعيا الى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم. هذه الأخيرة تفتح للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليا، بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف.

2- خصائص التنمية المحلية: للتنمية المحلية جملة من الخصائص نذكر منها: (4)

- التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في كل الأبنية الاجتماعية المتنوعة، بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة؛
- التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية ، تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن. بمعنى أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية مخططة؛

- إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير بالتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف وشعور بالتخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني؛

- إن التنمية بصفة عامة هي عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة، وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم، أو حل مشاكل المدينة دون إهتمام مماثل لمشاكل الريف. وأساس مفهوم التكامل، أن المجتمع يشكل كلا عضويا واحدا. وهنا تقوم فكرة والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه الأنشطة التنموية.

3- عناصر التنمية المحلية: تتمثل عناصر التنمية المحلية في مايلي: (5)

3-1- برنامج مخطط: يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، ذلك أن التخطيط الكفاء هو الطريقة المثلى التي تضمن استخدام جميع الموارد

الوطنية المادية والطبيعية والبشرية، بطريقة علمية وعملية وإنسانية، لكي تحقق الرقي والرفاهية للمجتمع.

3-2- المشاركة الجماهيرية: من القواعد الأساسية للتنمية المحلية ضرورة المشاركة الشعبية، أي مشاركة أكبر عدد من سكان الهيئة المحلية، تفكيراً وعملاً في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة، عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة للإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والادخار.

3-3- المساعدات الفنية: وهي ما تقدمه الهيئات الحكومية، فعملية التنمية المحلية تحتاج إلى عنصرين هامين هما: العنصر البشري والعنصر المادي، ويمتزج هذان العنصران امتزاجاً كبيراً في الحياة الاجتماعية، ويتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية، أي المساعدة الفنية البشرية والمساعدة الفنية المادية وكلاهما يكمل الآخر.

3-4- التكامل بين الاختصاصات: من القواعد الأساسية في التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن طريق برنامج متعدد الأغراض، وهذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكن فصل الظواهر الاجتماعية مثلاً عن الظواهر الاقتصادية، فهي تعتمد على بعضها البعض وتتبادل التأثير والتأثر.

4- أهداف التنمية المحلية: تتمثل أهداف التنمية المحلية فيما يلي: (6)

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تركزها في المدن الكبرى ومراكز الجذب السكاني؛
- عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية؛
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة؛
- تسريع عملية التنمية الشاملة زيادة حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وتنفيذها؛

- زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها؛
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع؛
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحديثة؛
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة؛
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل؛
- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعوب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

5- أجهزة التنمية المحلية: يتم تحقيق التنمية المحلية من خلال أجهزة تساعد على الوصول إلى النتائج المرسومة، وهذه الأجهزة هي برامج تتبعها السياسات التنموية وتعتمدها في تطبيقاتها وهي ثلاثة برامج أساسية نوجزها في ما يلي: (7)

1-5 البرامج التكاملية: وهي تلك البرامج المخططة على الصعيد الوطني، وتهدف إلى تنمية المجتمع من مختلف القطاعات، وتؤدي مثل هذه البرامج في مراحلها الأولى إلى إحداث تغيرات جوهرية لتحقيق توازن إنمائي على التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية والجهود المحلية الشعبية، وفي هذه الحالة تمر الموارد المالية والفنية، عبر هذا التنظيم لتحقيق أهداف التنمية المخططة مركزيا بالتنسيق مع الإدارة المحلية التي هي امتداد للأجهزة المركزية الوطنية.

2-5 البرامج المكيفة: وهي برامج مركزية تنشط على مستوى المجتمع الوطني كاملا، غير أنها تركز على تنظيم المجتمع المحلي والمساعدة الذاتية، وتسعى إلى توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف المحددة على المستوى المحلي، وذلك من خلال تطوير المجتمع المحلي عن طريق الجهود المشتركة بين المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية، مع تغيرات طفيفة على النظم الحكومية في بعض الأحيان الموجودة على المستوى المحلي.

3-5- برامج المشروعات: وهي نوع من برامج تنمية المجتمع المحلي، ذات أهداف متعددة، أما نطاقها المجالي فهي محددة جغرافيا وإقليميا وقد تشمل أحد القطاعات الاجتماعية ضمن المجتمع الوطني. وتعد برامج المشروعات من أكثر برامج تنمية المجتمع نفعاً للشعوب النامية، ولتحقيق هذا النمط من برامج المشروعات هناك حاجة إلى وجود جهاز إداري مستقل وإلى هيئة فنية تابعة لهذا الجهاز متعدد الأهداف ويعمل ضمن نطاق محلي وطني ذو ولاء للإطار السياسي القومي.

- وبهذا من أجل أن تحقيق التنمية المحلية وجب توافر برامج تتجلى في وجود :

برامج متكامل ولا تتعارض مع بعضها ، و برامج مكثفة بغية تنشيط المجتمع كاملا بغية ترقية الجهود للوصول للأهداف ، مع ترقية برامج المشروعات لتعم المنفعة المجتمع .

6- مراحل التنمية المحلية: إن المراحل التي تعتمدها التنمية المحلية هي نفسها مراحل كل تنمية ذات طابع اجتماعي، ومن هذه المراحل ما يلي: (8)

6-1- معرفة وفهم البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي: لا يمكن إجراء تنمية من فراغ، فضروري أن تقام دراسات للمجتمع المحلي من الناحية الجغرافية والمناخية والبيولوجية، فمعرفة البيئة معرفة عميقة يساعد في تنفيذ التنمية المحلية ولا يجعلها تقوم على التكهنات والأهواء بل على مستوى مدروس ووفق الموارد المتاحة لدى البيئة المحلية.

6-2- دراسة السكان وتركيبهم: إن هذه المرحلة تعد مقوم أساسي أمام التنمية المحلية فلا بد من معرفة من هم هؤلاء السكان والأعمار الغالبة عليهم، ونسبة العاملين منهم، ومستوياتهم الثقافية، والتوافق الاجتماعي والتفاوت الطبقي، والإمكانيات التي لديهم كل هذه المعلومات تقدم للتنمية المحلية.

6-3- التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية: إن معرفة مظاهر الحياة الاجتماعية المحلية ورموزها جزء لإنجاح العملية التنموية، فمعرفة العادات المكونة للحياة الاجتماعية ومدى تمسك السكان بأعرافهم وتقاليدهم، ومعرفة ميولهم وتطلعاتهم، وهل تتعارض هذه البرامج الإنمائية مع الأنظمة المحلية، حتى لا يتم معارضتها بالإضافة إلى سرعة إنجازها وتطويرها. (09)

4-6- دراسة النشاط الاقتصادي المحلي: ما يميز المجتمعات المحلية المنعزلة أنها مجتمعات متناسقة وذات تكامل داخلي، ولقيام التنمية المحلية فيها يجب التعرف على النظام الاقتصادي القائم في هذا المجتمع، كمعرفة صور الإنتاج الزراعي والحرفي والصناعي والتعرف على أنواع الوظائف والمهن التي توجد بهذا المجتمع، فمكونات النشاط الاقتصادي تختلف من مجتمع لآخر، ولمعرفة المدخل التنموي لهذا المجتمع يجب معرفة نظام الأجور، مستوى أهليه المالية ومستوى التساهمية لأفراده.

7- مجالات التنمية المحلية: بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1-7- المجال الاقتصادي: حيث جاءت لتعبر عن اهتمام الاقتصاديين والسياسيين ومن لهم صلة مباشرة بعملية التخطيط الاقتصادي إلى يسعى على تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك، كما أنها تهدف إلى تحقيق غاياتها الحقيقية والمتمثلة في رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية يهدف أساسا إلى وضع مخططات تكوين الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية.⁽¹⁰⁾

2-7- المجال الاجتماعي: وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني بالتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به.⁽¹¹⁾

3-7- المجال السياسي: تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دول ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات الحاصلة في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا توافر فيه الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة...ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.⁽¹²⁾

4-7- المجال الإداري: إن تحقيق التنمية الإدارية الفعلية مرهون بتواجد قيادة إدارية فعالة، لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب

التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات.(13)

5-7- المجال البشري: من خلال كسب المعرفة وبناء القابلية وتطوير المهارات وتعزيز قيم الثقافة التنموية، فعملية التنمية هي بالضرورة عملية شاملة ومتكاملة تمتاز فيها كافة الجوانب الاقتصادية مع الجوانب الاجتماعية والثقافية، فإذا كانت الغاية الكبرى من أي مشروع تنموي هي التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي أولاً، فإنها في نهاية المطاف تهدف إلى العمل على إعلاء شأن الإنسان لذا من الضروري عند وضع خطط التنمية وتنفيذها الأخذ في الاعتبار الأول احتياجات أفراد المجتمع وتحقيقها بقدر الإمكان.

6-7- المجال البيئي: تنمية الوعي البيئي حول كيفية التعايش مع البيئة وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية من دون إضرار بالبيئة، والابتعاد عن الاستهلاك أو الاستغلال غير المبرر للبيئة ومعالجة ما يترتب على هذا الاستغلال من آثار ومشاكل مع ترسيخ فكرة الحفاظ على المحيط وتحقيق التكفل الأمثل بقضايا البيئة والمحيط.

المحور الثاني : العقبات التي تواجه البلديات في تحقيق التنمية المحلية: هناك العديد من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام البلديات للقيام بمهامها والصلاحيات التي خولها لها المشرع الجزائري، مما يؤثر سلباً على دورها في تحقيق التنمية المحلية، وهذه العقبات متنوعة ومتباينة، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، اقتصادية واجتماعية وإدارية نوجزها فيما يلي.(23)

1- العقبات الاقتصادية: تتركز في الجوانب التالية:

- قلة ومحدودية الموارد المالية.

- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.

- قلة مع عدم القدرة على الادخار مما يضعف الاستثمار.

2- العقبات الاجتماعية: وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي ومعرقلة لعملية التنمية المحلية وهي متنوعة وأبرزها ما يلي:

- المشكلة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع، وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية.

- تأخر البيئة الاجتماعية من خلال نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على مستوى الكثير من البلديات.

3- العقبات الإدارية: ويمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعا للسلطة المركزية.

- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقة على عاتق المسؤولين المحليين.

- سوء تسيير الموارد البشرية، بحيث أدى ذلك إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الفادح في التأطير المحلي، وهذا النقص انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي لانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.

4- معوقات التنمية المحلية: تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد نفسه ومن مرحلة زمنية لأخرى وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية لكل مجتمع، ويمكن تصنيف أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية فيما يلي: (13)

4-1- العامل الديمغرافي: حيث يمثل النمو المتزايد للسكان، أحد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الشاملة للمجتمعات النامية لاسيما على المستوى المحلي، فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجددة المتولدة عن هذه الزيادة والتي يصعب تلبيتها خاصة إذا صاحبها قلة الموارد المحلية.

4-2- العوامل الاجتماعية: من أهمها:

4-2-1- النظم والأبنية الاجتماعية السائدة: كنظام الملكية السائد في معلم المجتمعات المحلية والذي قد يقف أمام تنفيذ المشروعات التنموية نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلاف الأسس التي تقوم عليها

وكذلك نظام القرابة الذي يركز على الولاء في العائلة ويضعف روح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي.

4-2-2- التنظيم الديني: فالكثير من المشروعات التنموية لاقت الفشل الذريع بسبب تعارضها مع إحدى القيم الدينية السائدة في المجتمع المحلي.

4-2-3- الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي: مما يؤدي إلى ظهور نوع من النزاع والشقاق الذي يجعلهم يحيدون الهدف الرئيسي الذي يفترض أن تكون تنمية المجتمع المحلي وتحسين الحالة المعيشية لأفراده، وترقية نوعية حياتهم.

4-3-العوامل الثقافية: وتتمثل فيما يلي:

4-3-1- التقاليد السائدة في المجتمع المحلي: خاصة تلك التي تشجع على التمسك بالقديم وبكل ما تركه الآباء والأجداد مما يكون اتجاها سلبيا معارضا لكل تغيير أو تجديد أو تحديث.

4-3-2- المعتقدات السائدة لدى أفراد المجتمع المحلي: والتي تلعب دورا كبيرا في إعاقة برامج التنمية المحلية، خاصة في مجال الزراعة، التي تلقى فيها المشروعات الزراعية الحديثة مقاومة كبيرة من الأفراد المحليين، نتيجة المعتقدات السائدة بينهم والتي تشجعهم على التمسك بالمحاصيل القديمة وتجنب كل ما هو جديد.

4-3-3- القيم الاجتماعية والثقافية: خاصة تلك المتعلقة بأنماط الاستهلاك والعمل والإنتاج... وكل ما من شأنه أن يؤثر على الأعمال التنموية في المجتمع المحلي.

4-4- العوامل النفسية: حيث أن عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشروعات التنموية في المجتمع المحلي أو تأخرها يولد إحساسا أو شعورا بعدم الرضا لدى السكان، مما يفقدهم الثقة في الهيئات الحكومية المشرفة وتقاسمهم مرة أخرى عن المساهمة في تلك المشروعات.

4-5- العوامل الاقتصادية (المادية والفنية): تتعلق هذه العوامل أساسا بالخدمات والعمليات التخطيطية الاقتصادية وتنفيذها، ترتبط أيضا بظروف البيئة المحلية والموارد المتاحة فيها.

4-6- ضعف المشاركة الشعبية: لقد كشفت العديد من الدراسات التي أجريت على تنمية المجتمعات المحلية أن السبب الرئيسي والعائق الحقيقي الذي حال دون نجاح المشروعات التنموية المحلية هو أنها لم تكن

تستجيب بصفة مباشرة لمطالب الأفراد المحليين مما جعلها تلقى مقاومة شديدة عند تنفيذها.

المحور الثالث: آليات تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

إن تعميق وتوسيع دور البلدية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، نتج عنه ارتفاع سريع وملحوظ في النفقات المحلية، الشيء الذي أدى إلى أن أصبحت بعض البلديات عاجزة عن تغطية نفقاتها الضرورية.

وبالتالي عجزها فشلت في تحقيق التنمية المحلية ورفع وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وهو ما يستدعي اتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بتذليل العقبات وتصحيح الأخطاء السابقة لتفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية.

1- إصلاح النظام الجبائي: لقد عرفت الجزائر منذ استقلالها جباية معقدة وغير منتجة انعكست آثارها على مالية الجماعات المحلية، فمن بين الأسباب التي أدت إلى تفاقم ظاهرة العجز الموازين لأغلب البلديات هو احتلال النظام الجبائي، حيث من بين ما يأخذ عليه صبغته المركزية، ذلك أن السلطات المركزية هي وحدها من يقرر طبيعة الضرائب التي تفرضها وبالمعدلات التي تراها مناسبة لها، وهو ما جعل المنظومة الجبائية مختلطة ومعقدة وبالتالي فأكل المثالي والفعال للقضاء على تعقيد هذه المنظومة لا يكمن في التعديلات السطحية، بل يتعداها إلى انتهاج إستراتيجية شاملة وموضوعية، تستند إلى دراسات معمقة وتشخيص دقيق للواقع، يكون أساس هذه الإستراتيجية، فصل الجباية المحلية عن الجباية العامة المركزية، بالإضافة إلى إشراك الجميع في رسم الهيكل العام للضرائب وخصوصا المنتخبين المحليين، ومن هذا المنطلق يجب إعادة النظر في النقاط التالية: (14)

1-1 محاربة ومجابهة كافة أشكال الغش والتهرب الضريبيين: من خلال معالجة الظروف والأسباب المؤدية إلى ذلك، وذلك من خلال:

1-2 تحسين فعالية النظام الضريبي: وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والمتعلقة بفرض وتحصيل الضرائب، وإرساء نظام ضريبي عادل،

بالإضافة إلى تحسين التشريع الضريبي بإحكام صياغة نصوصه وغلق الثغرات والمنافذ التي يمكن استغلالها للغش أو التهرب.

1-3- تحسين كفاءة الجهاز الإداري الضريبي: سواء من ناحية الإمكانيات المادية أو البشرية.

1-4- تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف: من خلال تخفيف حدة التوتر الموجود بينهما.

1-5- تحسين آليات الرقابة والتدقيق في كافة مراحل التحصيل: وذلك لكشف كافة المخالفات المرتكبة.

1-6- التنسيق والتعاون بين مختلف الإدارات: من أجل إحصاء الأشخاص والأموال الخاضعين للضريبة.

1-7- إشراك البلديات في إعداد نظام الجبائية: باعتبار الجبائية أهم مورد لميزانية الجماعات المحلية فإن الأمر يستوجب إعادة الاعتبار لهذا المورد وتجديده انطلاقاً من إشراك البلديات في تحديد الأوعية الضريبية ونسبها وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة، وذلك كله من أجل رفع مردودية الضرائب، لأنه ليس هناك هيئة عمومية هي أعرف من البلدية بإمكاناتها المحلية التي يمكن تنتج حصيلة ضريبية معتبرة هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على تحديد قائمة الضرائب التي تعود كلية للدولة ونظيرتها التي تعود كلية للجماعات المحلية، والتوقف عن الأخذ بأسلوب تقسيم الضريبة الواحدة بمعدلات متفاوتة بين خزينة الدولة وميزانيات الجماعات المحلية والصناديق الخاصة لأن هذا الأسلوب أثبت محدودية نجاعته بالإضافة إلى تعقده.

1-8- تثمين موارد التسيير: حالة عدم التوازن في موارد البلديات التي تعرف ضعفاً في موارد التسيير، إنما ترجع بدرجة كبيرة إلى البلديات التي لم تبذل المجهودات اللازمة لاستغلالها استغلالاً أمثلاً.

فإذا كانت سلطة الجماعات المحلية مقيدة فيما يتعلق بالموارد الجبائية، فإنها تتمتع بسلطة تقديرية واسعة فيما يتعلق باستغلال موارد التسيير التي تسمح لها بتحديد نسبها وطرف تغطيتها، وبالتالي فإن هذه الموارد (نواتج الأملاك العمومية، نواتج الاستغلال والنواتج المالية) لا تتطلب لتكون أكثر مردودية سوى الرشاد في استغلالها.⁽¹⁵⁾

2- خلق الملازمة بين صلاحيات البلدية ومواردها المالية:

منح المشرع الجزائري للبلديات اختصاصات مفتوحة، تشمل معظم النشاطات التي تهم هذه الأخيرة، وبالتالي هناك حجم كبير من النفقات، وفي المقابل هناك نقص شديد من حيث الوسائل المالية والمادية وحتى البشرية المتوفرة لديها، فقد ازدادت أعباء البلديات، دون أن ترتفع مواردها، إذ أن صلاحيات البلديات الخاصة بالتكفل بالهياكل والتجهيزات القاعدية، كتنسيير وتجهيز المدارس ومراكز التكوين والمساجد والمنشآت الرياضية وصيانتها، هي اختصاصات تتطلب نفقات كبيرة تتجاوز قدرتها، وعليه فإن إعطاء صلاحيات عامة للبلديات دون يتبع ذلك تزويدها بالوسائل المالية اللازمة، جعلها في وضعية جمود، وأصبح اضطلاعها بهذه الصلاحيات غير ممكن نتيجة عدم توفرها على الوسائل التي تمكنها من ذلك.

وعليه فإن أي محاولة لتفعيل دور البلديات في التنمية المحلية يقتضي ملاءمة الصلاحيات المخولة لها والموارد المالية المتاحة.⁽¹⁶⁾

3- تفعيل دور الموارد البشرية: تمثل الموارد البشرية داخل التنظيمات الإدارية عامة، والإدارة المحلية المتمثلة في البلدية خاصة، الثروة الحقيقية لأي تنظيم إداري، فالاهتمام بالموارد البشري داخل البلدية بتكوينه، وترقيته، وتدريبه على أداء عمله بكفاءة، وجودة عالية الأداء، من شأنه أن يرفع من مستويات الأداء لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، وبالتالي تحقيق التنمية الوطنية.⁽¹⁷⁾

إن عدم الاستثمار في العنصر البشري في البلديات قاسم مشترك ما بين مختلف البلديات في الجزائر مهما كانت الوضعية المالية للبلدية غنية أم فقيرة، حضرية أو ريفية، والأمر لا يحتاج إلى تفسير معمق طالما أن الطرق المؤقتة في البلدية، وهو رئيس البلدية، هو المسؤول عن معالجة هذه الوضعية.

ومن ثم فإن أهم محاور تفعيل دور الموارد البشرية في البلديات الجزائرية يمكن أن يشمل ما يلي:

- العمل على إرساء قيم واضحة للعمل، قيم الإنجاز الكمي والكيفي، قيم الجودة الشاملة، الإبداع والابتكار، المشاركة والتعاون والمساندة من أجل توظيف الطاقات بشكل كامل ومتكامل للقضاء على العاطل وغير المستغل من الوقت والإمكانات.⁽¹⁸⁾

- تحسين تسيير الموارد البشرية، وذلك بإتباع العديد من الاستراتيجيات لإعطاء حيوية وديناميكية للموارد البشرية والقضاء على مشكل نقص التأطير في أغلب البلديات، وذلك من خلال وضع نظام جيد ومرن للتوظيف وتطبيق نظام الحوافز المادية والمعنوية، والاهتمام لعمليات التدريب المستمر للقوى العاملة وإكسابها باستمرار المهارات الجديدة والاتجاهات الحديثة في مجال تسيير البلديات والمرافق العمومية.

- إشراك موظفي البلديات في رسم أهداف البلدية وإعداد مخططات العمل.

- تثمين وظيفة المستخدمين وذلك عن طريق ضمان تسيير حياة مهنية أفضل لموظفين البلديات.

- تطوير القدرات الاستشرافية والقيادية للمنتخبين، لاسيما رئيس المجلس البلدي ونوابه ورؤساء اللجان وذلك نظرا لحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقهم وذلك من خلال التكوين المستمر فيما يتعلق بأساليب التسيير والقوانين المتعلقة بالعمل المحلي. (19)

4- تطوير آليات الرقابة: يجب تطوير آليات الرقابة على مختلف المصالح البلدية وهذا بتطبيق الرقابة بكافة مراحلها القبلية، المتزامنة والبعدية، وتفعيل دورها خاصة مجلس المحاسبة، والمفتشية العامة للمالية، وهذا بتوفير الوسائل المادية والبشرية، لهذه الهيئات لتمكينها من القيام بدورها، كما يجب تفعيل الرقابة البرلمانية من خلال القيام بزيارات ميدانية للإطلاع على وضعية المشاريع التنموية على المستوى المحلي، ومتابعة صرف النفقات العمومية، حيث يجب أن تكون دائمة ومستمرة حتى تستطيع محاربة السلوكات والممارسات التي تسيء إلى استعمال المال العام، ولكشف الاختلالات في الوقت المناسب والقيام بتصحيحها، مع تسليط عقوبات صارمة على المخالفين وذلك لضمان فعالية ومردودية للبرامج التنموية. (20)

5- تفعيل دور المجتمع المدني: لقد ظهرت في الآونة الأخيرة أفكار كثيرة وحركة فكرية قوية حول دور المجتمع المدني في تفعيل حركية التنمية في المجتمع، وما يمكن أن يعكسه من تطور حضري ونمو لمختلف مجالات الحياة، وتظهر مشاركة المواطنين ويبرز أهميتها خصوصا على المستوى المحلي حيث تعتمد اللامركزية كنمط للتسيير الإداري. (21)

والمقصود بالمجتمع المدني حسب تعريف البنك الدولي بأنه " مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل لتحقيق المصالح المادية، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات". (22)

وهناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية ودفعه إلى المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتمثل فيمايلي: (23)

- لقد تطور مفهوم الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص من خلال تبني توجه تنموي يستند إلى مواجهة تحديات التنمية المحلية وهو ما سيحول هذه المنظمات من آلية تتعامل مع المشاكل بشكل تسكيني إلى آلية مؤسسية تعمل من أجل الإصلاح والتغيير الاجتماعي والسياسي.

- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، ويتم تحقيق ذلك في وجود أهم ركيزتين وهما الديمقراطية والمواطنة الفعلية أي تجنب فلسفات القيم العشائرية والانتهازية.

- تبني رؤية واضحة لمفهوم بناء القدرات والذي يعتمد على تبني رؤية شاملة لمكوناته فهو لا يشمل مجرد التدريب وإنما يتخطاها إلى تطوير البحوث وبناء قواعد البيانات ويمتد إلى عمليات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والتي تزيد من فاعليتها وقدرتها على التأثير في السياسات العامة.

- احترام مبدأ الشفافية والصراحة داخل منظمات المجتمع المدني في تعاملها مع المجتمع والحكومات والمؤسسات والهيئات الأخرى.

6- عصرنة وسائل التسيير: تعتبر التكنولوجيا أداة مهمة تستخدمها الإدارة العصرية في تسيير شؤونها، ولذا وجب الاهتمام بهذا العنصر، وهذا باقتناء برامج معلوماتية تطبق في جميع الوظائف وهذا من أجل زيادة فعالية ومردودية هذه المصالح، كما أن اتخاذ قرارات سليمة يتطلب توفر معلومات دقيقة وآلية. ولذا وجب إنشاء مكاتب خاصة بالتخطيط والإحصاء من أجل جمع المعلومات على المستوى المحلي لتوفير قاعدة

من المعطيات تساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات ووضع إستراتيجية تنمية محلية فاعلة. (24)

7- تدعيم الاستثمار المحلي: يعد الاستثمار المحلي أحد الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المحلية وذلك لما يقدمه من تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل، ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين متعددة. ورغم أن تجربة الاستثمار المحلي للجماعات المحلية عامة والبلديات خاصة لم تطبق بعد في الجزائر بسبب نقص الخبرات والتجارب في هذا الميدان. (25)

إلا أنه في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، يمكن للبلديات أن تدخل في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر، إيجابي وفعال يخدم أهداف التنمية ويرقيها، ويحقق مكاسب وموارد مالية يمكن استخدامها في تنفيذ مختلف البرامج التنموية. وذلك من خلال تهيئة البيئة والمناخ الملائمين لاستقطاب رؤوس الأموال سواء كانت عامة أو خاصة، وطنية أو أجنبية أو الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين وفق دفتر شروط تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف. (26)

الخاتمة:

تعاني أغلب بلديات الوطن من العديد من المشاكل والمعوقات التي انعكست سلبا على حالة التنمية المحلية فيها، ولذلك فالدولة مطالبة اليوم - أكثر من أي وقت مضى- بالتدخل لتصحيح الوضع من خلال اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الكفيلة بتنفيذ دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية. هذه الإجراءات والتدابير ليست بالضرورة محصورة في فكرة أو فكرتين، إنما هي تمثل سلسلة مترابطة من الأفكار ترمي الى تحقيق هدف واحد وهو تطوير أداء البلدية وترقيتها الى مستوى المؤسسة العصرية القادرة على تحقيق الرفاهية للمجتمع المحلي. خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني جراء انخفاض أسعار النفط.

النتائج :

نظرا لارتباط التنمية المحلية مباشرة بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مبنية على حاجات لا متناهية يفرضها تطور المجتمع باستمرار، فإن توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل برامج التنمية يعتبر من

أعظم التحديات التي تواجه الجماعات المحلية، حيث تعتبر الأسباب المالية من أهم الأسباب الرئيسية التي ينسب إليها عجز الوحدات المحلية في الجزائر عن القيام بمهامها الأساسية على أكمل وجه، غير أن نقص الموارد المالية لا يعتبر سببا في العجز المالي الذي تعانيه هذه الوحدات بالقدر الذي يعتبر نتيجة في حد ذاته لأسباب أخرى، سواء تعلق الأمر بانعدام الاستقلال الفعلي والحقيقي للوحدات المحلية في الحصول على الموارد المالية، أو حرقتها بالرقابة على ميزانيتها وعلى أوجه الصرف الخاصة بإيراداتها المختلفة، بالإضافة إلى عدم كفاءة الهيئات المحلية في إدارة مواردها، هذا إلى جانب الانتشار الكبير للتهرب الضريبي ومظاهر الفساد والاختلاس والرشوة، كل هذه العوامل تقف كحائط صد في وجه كل برامج التنمية التي تعمل الحكومة على وضعها.

التوصيات :

لذلك يجب على الدولة لاسيما في ظل الظروف الراهنة ترشيد الإنفاق العام للجماعات المحلية، ومحاربة هدر المال العام بتعزيز آليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة، ومحاربة التهرب الضريبي بكل أشكاله مشروعا كان أم لا، من خلال تدعيم الإدارة الجبائية بالوسائل الحديثة والموارد الضرورية البشرية منها والمادية، وإحكام التدابير التشريعية وسد الثغرات القانونية والحزم في تكييف وتطبيق الغرامات الجبائية، كما أن مكافحة الفساد شرط أساسي لوقف نزيف الأموال العمومية ولسلامة وفعالية الأنشطة التنموية، كما أنه شرط لترسيخ ثقافة المساواة والعدالة في توفير فرص الاستثمار. إن مثل هذه الحلول هي الكفيلة بتعزيز القدرات المالية للجماعات المحلية ودفع عجلة التنمية نحو الأمام وتحقيق ازدهار المجتمع وبناء دولة القانون.

قائمة الهوامش :

- (1)- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص12.
- (2)- أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص16.
- (3)- مصطفى الجندي، المرجع في الادارة المحلية، منشاة المعارف، الاسكندرية، 1971، ص49.

- (4)- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2010-2011، ص55.
- (5)- نور الدين يوسف، الجباية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009-2010، ص24.
- (6)- أيمن عودة المعاني، الادارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 139-140.
- (7)- محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية (دراسة ميدانية لولاية تمنراست)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 43-44.
- (8)- نفس المرجع ، محمد بلخير ، ص 44-45.
- (9)- محمد خشمون، مشاركة المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية(دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص 114-118.
- (10)- جميل أحمد الجويد، مسار تنمية الادارة المحلية ومعوقاتها في الجمهورية اليمينية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص44.
- (11)- محمد رياض غانيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبة الاسكندرية- مصر، 1989، ص49.
- (12)- جميل أحمد الجويد، مرجع سابق، ص45.
- (13)- خنصري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص22.
- (14)- بلجيلالي احمد، إشكالية عزميزانيات البلديات- دراسة حالة ثلاث بلديات- مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص211.
- (15)- دوباوي نضير، الحكم الراشد المحلي وإشكالية عزميزانية البلدية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص120.
- (16)- صالح عبد الناصر، الجماعات الاقليمية بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص70.
- (17)- موفق عبد القادر، الرقابة المالية على البلديات في الجزائر دراسة تحليلية ونقدية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2014-2015، ص246.
- (18)- بلجيلالي أحمد، مرجع سابق، ص215.
- (19)- موفق عبد القادر، مرجع سابق، ص 247-248.
- (20)- خنصري خيضر، مرجع سابق، ص 246-247.
- (21)- بلجيلالي أحمد، مرجع سابق، ص218.
- (22)- حسين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسة الوحدة العربية، 2005، ص159.
- (23)- عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص80.
- (24)- خنصري خيضر، مرجع سابق، ص248.
- (25)- يوسف نورالدين، مرجع سابق، ص56.
- (26)- خنصري خيضر، مرجع سابق، ص248.